

مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012

أ. د عبد الحميد برحومة جامعة المسيلة
أ - عنترة برياش جامعة قسنطينة -2-

Abstract

International business practice and in particular foreign direct investment leads to the achievement of the objectives of multinational companies which they lead at the same time to increase exposure to many of the risks associated with their activities in the host country. This can be identified under the name of country risk. These companies seek to deal with this smart kind of risk and run it, in a way that can be avoided entirely or reduced to a minimum, where the use of indicators provided by international bodies for the country risk rating.

In this paper we will attempt to analyze the relationship between the risk of foreign direct investment climate based on indicators provided by international bodies on the risk rating of the country and foreign direct investment flows to Algeria during the period 2000 - 2012.

Key words: FDI, the investment climate, country risk, country risk rating agencies.

المخلص

تؤدي ممارسة الأعمال الدولية ولاسيما المتمحورة منها حول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات، إلا أنها تؤدي في ذات الوقت إلى زيادة تعرض هذه الشركات إلى العديد من المخاطر المصاحبة لنشاطها داخل الدولة المضيفة للاستثمار والتي يمكن حصرها تحت مسمى خطر البلد، حيث تسعى هذه الشركات إلى التعامل الذكي مع هذا النوع من المخاطر وتسييره بالشكل الذي يمكن من تجنبه بالكامل أو تقليصه إلى أدنى حد ممكن.

سنحاول من خلال هذه الورقة تحليل العلاقة بين خطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على المؤشرات التي توفرها الهيئات الدولية لتصنيف خطر البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، خطر البلد، وكالات تصنيف خطر البلد

المقدمة

تمنح العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي المزيد من فرص الربح للمؤسسات، في المقابل العديد من المخاطر، سواء كانت هذه الأخيرة تتعلق بالسياق الاقتصادي أو المالي للبلد الذي ترغب المؤسسة إقامة استثمار فيه، أو حتى الجانب السياسي، ويمكن جمع مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المستثمرة في الخارج تحت مسمى خطر البلد (الدولة أو القطر)، والذي يعبر عن خطر تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها.

ولأن الجزائر ذات اقتصاد نام، فقد عانت جراء أزمات متعددة، منها الأزمة البترولية لسنة 1986، لتليها أزمة المديونية الخارجية التي خنقت كل مبادرات الخروج منها. ومع بداية التسعينات دخلت الجزائر مرحلة عدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي لا تزال آثاره بادية إلى يومنا هذا، في ظل هذه الظروف ظهر مصطلح خطر الجزائر، والذي كان يعني كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الجزائر، حيث تم تصنيف الجزائر من طرف وكالات التصنيف العالمية على شكل يوحى بأن الاستثمار في الجزائر ضرب من المخاطرة الكبيرة.

أولا: إشكالية الدراسة

على الرغم من تحسن الظروف التي كان يتحجج بها المستثمرون الأجانب بعدم استثمارهم في الجزائر، وعودة الاستقرار والأمن ولو نسبيا، إلا أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ظلت دون طموح وآمال السلطات الجزائرية، من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة محاولة لتحديد المؤشرات الرئيسية لخطر البلد المؤثرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما هي أهم مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

يندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:
ما هي محددات توطين الشركات متعددة الجنسية لنشاطاتها الدولية؟
هل تمكنت السياسات والإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار من زيادة حصتها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
إلى أي مدى استطاعت الجزائر خلال الفترة 2000-2012 تحسين تصنيفها في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات خطر البلد؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

إن الإجابة الواضحة عن تلك التساؤلات هي بمثابة المحاور الأساسية التي سيتم تناولها في هذه الدراسة، ومسبقاً سنقوم بصياغة الفرضيات الآتية:
يتوقف توطين الاستثمار الأجنبي المباشر على الأهداف الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسية؛
عدم كفاءة وفعالية السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر احد أسباب عدم جلب المستثمرين الأجانب بالقدر المطلوب وتحقيق الأهداف المسطرة؛
يشكل الخطر السياسي باعتباره أحد مكونات مخاطر مناخ الاستثمار المحدد الرئيسي لقرار الاستثمار في الجزائر؛ فكلما ارتفعت حدته أدى ذلك إلى اتخاذ القرار بعدم الاستثمار.

ثالثاً: أهداف الدراسة

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول تحقيق الأهداف الآتية:
التطرق إلى مكونات مناخ الاستثمار وموقعها في قرارات المستثمر الأجنبي؛
تأكيد دور الاستقرار السياسي والاقتصادي كمحدد رئيسي لتوطين الشركات متعددة الجنسية لنشاطاتها الدولية؛
تقييم سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وانعكاسها على تطور التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
إن تحديد مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من شأنه أن يمد صنّاع القرار بخريطة مبدئية للسياسات التي يمكن إتباعها لتحفيز تدفقه.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

لقد جاء اختيار موضوع هذه الدراسة انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:
حاجة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز نمو الاقتصاد، فزيادة الاستثمار تتمكن الجزائر من تحقيق معدلات نمو أعلى وخلق مزيد من فرص العمل، هذا بالإضافة إلى تطوير المعرفة والمهارة الإنتاجية لدى القوة العاملة؛
محاولة التعرف على الطرق التي يتم بها تقييم وتسيير خطر البلد ومدى تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛
كما أن غياب دراسة المخاطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كان حافزاً آخر لمحاولة دراسة هذه المخاطر ومعرفة أشكالها.

خامساً: منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، من خلال عرض الأسس النظرية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وخطر البلد وتحليل أهم الطرق المستعملة في كل من تقييم وتسيير خطر البلد، وكذا علاقته بالأنواع الأخرى من المخاطر، والمنهج الاستنباطي قصد التعرف على جهود الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحسين مستويات مؤشرات خطر البلد.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب موضوع مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية؛
- خطر البلد، مفهومه، دوافع دراسته وعلاقته بالمخاطر الأخرى؛

- تقييم وتسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- خطر البلد في الجزائر وأثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2012.

I- الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية

إن الحديث عن إمكانية استضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية يثير الكثير من التساؤلات وي طرح إشكالية مدى توافر المناخ الملائم للاستثمار في هذه الدول. في هذا المحور سيتم تحديد مفهوم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، وكذا معالجة أهم المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار لدى الشركات متعددة الجنسية.

أولاً: مفهوم وعناصر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية يقوم به المستثمر الأجنبي (أفراداً أو شركات أعمال) المقيم في بلد معين "البلد الأم" في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة أو الفروع المقيمة في بلد آخر "البلد المضيف"ⁱⁱ. فهو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس منفعة أو مصلحة دائمة لمستثمر من بلد آخر، يكون له الحق في إدارة موجوداته والسيطرة عليها من بلد الإقامة. ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة فقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشر"، حين يمتلك المستثمر (10%) كحد أدنى من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهمⁱⁱⁱ.

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على تدفقات رؤوس الأموال فحسب، وإنما هو تدفق يضم حزمة من المكونات: رأس المال، التكنولوجيا، المعارف الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن القدرات التسويقية. وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن مكونين رئيسيين هما:ⁱⁱⁱ

- المكون المالي: ويمثل تدفقاً مالياً من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر؛
- المكون غير المالي: ويمثل وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية والتكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية للبلدان المضيفة.

أما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعددة الجنسية، والتي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ما أكسبها صفة تعدي الحدود، وهو بذلك بمثابة الأداة التي تنفذ بها الشركة عملياتها في تعدد الجنسية.

2. مفهوم مناخ الاستثمار

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه: "يعبر عن مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين"^{iv}.

3. عناصر مناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات أهمها:^v

أ- **المناخ السياسي:** يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مجمل مناخ الاستثمار للدولة المضيفة حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال، ويتأثر المناخ السياسي للبلد بالعديد من العوامل والتي من أهمها:

- النمط السياسي، ومدى تطبيق الديمقراطية؛
- موقف الأحزاب، ودرجة الحرية التي تتمتع بها؛
- درجة الوعي السياسي.

ب- **المناخ الاجتماعي والثقافي:** يتمثل هذا العنصر في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من ناحية الكم، أو الكفاءة، فهو يتركز في النقاط الآتية:

- دور النقابات العمالية ومدى فاعليتها؛
- السياسات التعليمية ومدى ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل؛
- معدل الزيادة السكانية ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان؛

- الوعي الصحي والبيئي؛

- مدى ترحيب الرأي العام باستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- المناخ التنظيمي والقانوني: يتمثل هذا العنصر في القوانين المحفزة أو الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى تكون هذه القوانين محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لابد وان تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب، كذلك فان القضاء ونظام التحكيم الكفيل بحسم المنازعات من العناصر الهامة في تهيئة مناخ الاستثمار، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات، أو طرده من خلال التعقيدات، البيروقراطية وطول الإجراءات.

د- المناخ الاقتصادي: ويتمثل هذا العنصر في الوضع الاقتصادي للدولة ودرجة تطورها، النظم التسويقية، النقل، البنوك والبنية الأساسية، أي يشمل الظروف الاقتصادية التي تكون البيئة المحيطة بالاستثمار، وتتضمن:

- الموارد الطبيعية المتاحة؛

- الموارد البشرية؛

- درجة النمو الاقتصادي؛

- متطلبات الإنتاج المحلي؛

- السياسات التنموية للدولة؛

- قيود التصدير؛

- القيود على الأسعار؛

- حدود الملكية الأجنبية؛

- القيود على نقل رأس المال، وعلى تحويل عائد الأسهم والأرباح.

ثانيا: موقع مناخ الاستثمار في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية

تجسد الشركات متعددة الجنسية نسبا معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الطبيعي أن تتبع في ذلك استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها، وقد تختلف تفاصيل هذه الإستراتيجية من شركة إلى أخرى نظرا لتعدد أشكال الاستثمار، أو لاختلاف خصائص الدول المضيفة.

1. اتخاذ قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية

إن قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية يتأثر بالعوامل الآتية: ^{vi}

أ- العوامل المرتبطة بظروف الشركة: وتتعلق بالقدرات الإنتاجية ومكانة الشركة في الاقتصاد العالمي، كمدى احتلالها لمركز القيادة التكنولوجي في الدولة الأم، أو تمثيلها لماركة تجارية مشهورة، أو تمتعها بقدرات تسويقية ومالية كبيرة، أو قدرتها على السيطرة على المواد الأولية الأساسية، بالإضافة إلى تمتعها بحجم كبير ومؤثر في السوق، وتعتبر هذه العوامل داخلية بالنسبة للشركة، أي يمكن التحكم والتأثير فيها؛

ب- العوامل المرتبطة بالدولة المضيفة: وهي مختلف العناصر المكونة لمناخ الاستثمار والتي تؤثر على نمو وتوسع الشركة، وتتخلص في الاستقرار السياسي والأمني، وتوفر حزمة من الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تسمح باندماج الشركة في المجتمع، بالإضافة إلى مدى فعالية السياسة الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومدى وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، والوضع التنافسي في سوق الدولة المضيفة وإجمالي الفرص المتاحة أمام الشركة. تعتبر هذه العوامل خارجية بالنسبة للشركة متعددة الجنسية، وبالتالي تتوجه إلى الاستثمار في الدول التي تتوفر على مناخ استثمار ملائم. حيث تسعى الشركة متعددة الجنسية إلى الاستغلال الأمثل لإمكاناتها الذاتية، عن طريق الوصول إلى أفضل مواطن الاستثمار التي تتيح لها مختلف المزايا.

2. سياسات التخطيط الاستراتيجي في الشركة متعددة الجنسية

يعدّ التخطيط الاستراتيجي الرابط الأساسي بين الشركة متعددة الجنسية ومناخ الاستثمار.

أ- ركائز التخطيط الاستراتيجي: يركز التخطيط الاستراتيجي على الأبعاد الآتية: ^{vii}

- قياس الفرص والتهديدات في مناخ الاستثمار للدول المضيفة؛

- تحديد الفرص البديلة للاستثمار مع تحديد عوامل القوة والضعف في صيغ الاستثمار المطروحة للمفاضلة؛
 - التعرف على أساليب المنافسة الدولية، وتحديد التنبؤات والسيناريوهات للاستثمار مستقبلاً؛
 - تحديد السياسات العامة للاستثمار مع وضع خطة عامة قصد تحديد الأهداف والمصالح المشتركة للدولة المضيفة والشركة متعددة الجنسية.
- يحتاج التخطيط الاستراتيجي إلى قاعدة بيانات، مراكز دعم اتخاذ القرار ونظم وأطر كفأة وخبيرة، فهو يتضمن عدداً من المعايير منها: المعاملة الضريبية، تكلفة التمويل، الربحية وتقييم المخاطر كخطر البلد مثلاً.

ب- تفاصيل الخطة الإستراتيجية للشركة متعددة الجنسية

- تتضمن الخطة الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية عناصر مشتركة هي: ^{viii}
- **التخطيط:** يعتمد التخطيط على سرعة تدفق المعلومات من مختلف الدول التي يكون للشركة فروع فيها، وذلك للتأكد من أن الخطة الموضوعية تلائم الظروف والمتغيرات على المدى المتوسط والطويل؛
- **تحديد صورة الاستثمار الواجب تجسيده:** تفضل الشركة بين الاستثمارات الرامية إلى إحلال الواردات وتلك الموجهة للتصدير، فيتخذ القرار في الأولى بسبب: ارتفاع تكاليف النقل، وجود حواجز جمركية أو اختلاف التكاليف بين الدولة الأم والدولة المضيفة. أما الاستثمارات الموجهة نحو التصدير، فالغاية منها بيع المنتجات في سوق الدول الأم أو أسواق أخرى، أو لغرض إنتاج أجزاء لتجميعها في بلدان أخرى؛
- **التمويل:** تقوم الشركة متعددة الجنسية بتمويل عملياتها الاستثمارية في البلدان المضيفة في إطار خطة مالية شاملة، تركز من خلالها على مصادر التمويل المتوفرة في الدول المضيفة، سواء عن طريق الاقتراض من المصارف المحلية، أو إصدار أوراق مالية في السوق المالية المحلية. إن الغاية من اعتماد مصادر تمويل محلية هو تحقيق الربحية بأقل تكلفة ممكنة وبالتالي تجنب مشاكل تحويل رؤوس الأموال؛
- **السياسات الإدارية والتنظيمية:** يتم إخضاع فروع الشركة متعددة الجنسية إلى المركز الرئيسي، وهو ما يوفر للشركة الأم مزايا عديدة، أهمها:

✓ يكون توزيع الفروع نتيجة دراسة معمقة حول توفر ظروف وعوامل الإنتاج من رؤوس الأموال، اليد العاملة المتخصصة، التجهيزات والطاقة، هذا التوزيع يكون حسب قدرة كل سوق على توفير هذه العناصر؛

✓ أخذ المخاطر المترتبة على التواجد في بلد واحد يعين الاعتبار؛

✓ قد يكون الهدف الرئيسي من إنشاء بعض الفروع هو جمع الأرباح، إذ تقام في الدول حيث الضرائب منخفضة، أو إنشائها بغرض التمويل لأن أسعار الفائدة بتلك البلدان منخفضة.

- **سياسات التسويق:** تضع الشركة متعددة الجنسية برامجها التسويقية على أساس خطة مرنة تراعي فيها ظروف السوق العالمية المتغيرة والمتطلبات والقدرات الإنتاجية لها.

II- خطر البلد، مفهومه، دوافع دراسته وعلاقته بالمخاطر الأخرى

تؤدي ممارسة الأعمال الدولية ولاسيما المتمحورة منها حول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسية، خاصة تلك الأهداف المتمثلة في السعي المستمر لتحسين تدفقاتها النقدية، وتعظيم ثروة حملة الأسهم الذي يعد الهدف الأكثر أهمية للشركات متعددة الجنسية، إلا إنها تؤدي بذات الوقت إلى زيادة تعرض هذه الشركات إلى العديد من المخاطر المصاحبة لنشاطها داخل الدولة المضيفة للاستثمار والتي يمكن حصرها تحت مسمى خطر البلد. وهنا تسعى هذه الشركات إلى التعامل الذكي مع هذا النوع من المخاطر وتسييره، بالشكل الذي يمكن من تجنبه بالكامل أو تقليصه إلى أدنى حد ممكن. وقبل الخوض في تفاصيل تقييم وتسيير خطر البلد نجد من الضروري ضبط مفهوم خطر البلد وتحليل علاقته ببعض الأنواع الأخرى من المخاطر.

أولاً: مفهوم خطر البلد

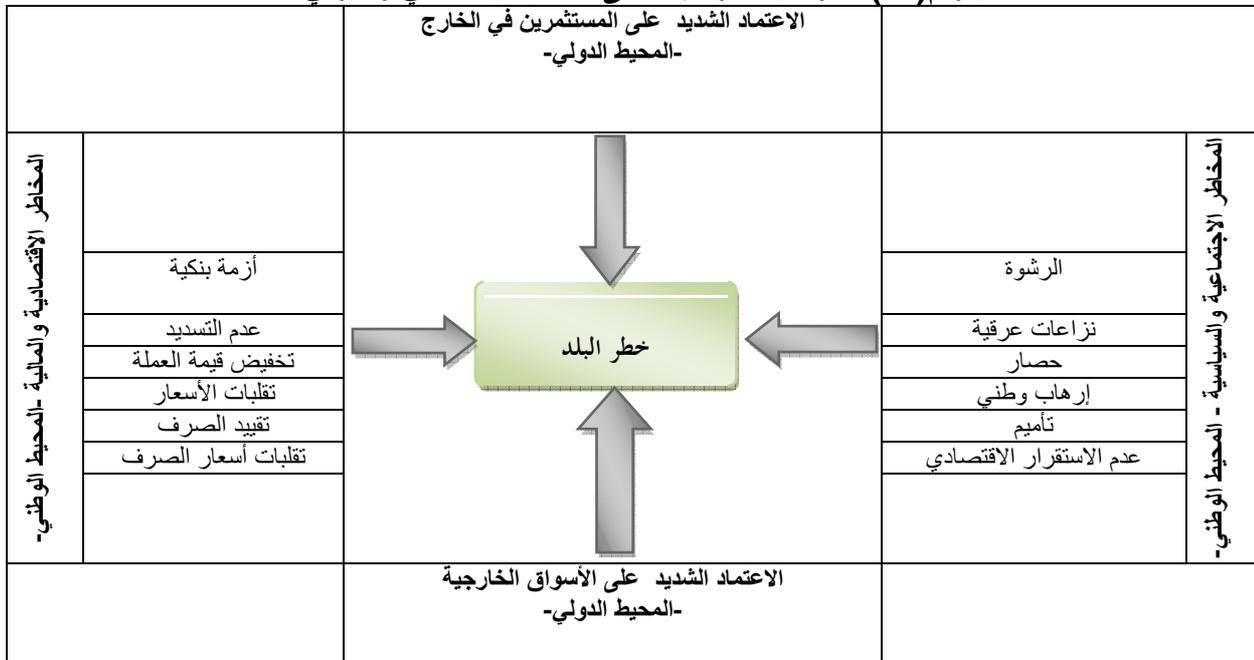
إن التطور المستمر للعلاقات الاقتصادية وأنماط التسوية والمبادلات الدولية، إضافة إلى الظهور المستمر للالتزامات المالية، الاقتصادية والسياسية، أدت إلى تعدد الأسباب والمفاهيم المحددة لخطر البلد، حيث ما نلبث أن نستقر على تعريف إلى أن يظهر حدث يغيره، غير أن جلها تجمع على بعض العناصر المشتركة. وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

- يعرف "خطر البلد" (*Country risk*) على أنه: "خطر تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها"^{ix}.
- كما يعرف على أنه: "الخطر الناشئ من الأحداث السياسية (عدم الرغبة بالوفاء) أو الاقتصادية (عدم القدرة على الوفاء) في البلد المعني"^x، إذ يمكن أن ينتج هذا الخطر من تجميد أو الاستيلاء على أصول المؤسسة في الخارج أو فقدان أسواق خارجية لأسباب غير اقتصادية أو حتى المساس بسلامة وأمن الأشخاص.

وعليه فإن خطر البلد هو مزيج من العديد من المخاطر، والتي تتأثر بثلاثة أنواع من العوامل:

- العوامل الاقتصادية والمالية مثل (فشل الأنظمة المصرفية ونظام الضرائب غير المستقر، سوء إدارة الأموال العامة،... الخ)؛
 - العوامل السياسية مثل (شرعية الحكومات، القمع السياسي، الرقابة، نظام الحكم،... الخ)؛
 - العوامل الاجتماعية والثقافية مثل (العادات والتقاليد، الديانات والتطرف،... الخ).
- وفيما يلي شكل بياني يوضح تصنيف هذه العوامل على الصعيدين الوطني والمحلي والدولي.

الشكل رقم (01): عوامل خطر البلد على الصعيدين المحلي والدولي



Source: Finance & Stratégies, La prise en compte du risque pays : une tendance de plus en plus forte .

20/03/2013, site: finance.sia-partners.com/20071002/la-prise-en-compte-du-risque-pays-une-tendance-de-plus-en-plus-forte/.

ثانيا: العلاقة بين خطر البلد وبعض المخاطر الأخرى

إنه كثيرا ما يجري الخلط بين مفهوم خطر البلد وبعض الأنواع الأخرى من الخطر المرتبطة به، فيختلف تعرض المؤسسة المستثمرة للخطر عن ذلك الذي يتعرض له بنك مقرض أو مستثمر في سوق مالي، وفيما يلي بعض هذه الأنواع:

1. علاقة خطر البلد بالخطر السياسي

يعرف الخطر السياسي بأنه: "الخطر الذي يحصل في البلد نتيجة التغيرات السياسية المؤدية إلى انعكاسات سلبية على تشغيل الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، وعلى مجمل حركة نشاط العمليات التجارية والمالية المتحققة مع هذا البلد"^{xi}. وعادة ما يأخذ الخطر السياسي الوضعيات الآتية:
خطر الاستيلاء، خطر المصادرة، خطر نزاع الملكية، خطر التأميم، خطر عدم الاستقرار السياسي.

إن خطر البلد كما هو قريب هو مختلف عن الخطر السياسي. فهو لا يتضمن عقبات فيما يخص تحصيل الأموال التي ليست من فعل البلد المدين، على غرار انقطاع العلاقات المالية لدولة المصدر وباقي العالم.

2. علاقة خطر البلد بخطر الجدارة الائتمانية

يشكل دور الدولة إحدى الركائز الأساسية لمفهوم الجدارة الائتمانية للدول (السيادية)، كون الدولة يمكنها أن تكون مديناً ومقترضاً أو ضامناً لمدين خاص أو عمومي. وتتعدّد الأمور في هذه الحالة إذا لم تنته عملية القرض بصفة طبيعية، مما يبرز خطراً اتفق على تسميته بخطر الجدارة الائتمانية للدول. يتمثل خطر الجدارة الائتمانية السيادية في عدم قدرة الدولة على الوفاء بالديون والالتزامات المترتبة عليها سواء كانت أقساطاً أو فوائد، فهو يأخذ عدة أشكال، انطلاقاً من التأخر البسيط في الدفع إلى إلغاء الديون، مروراً بتمديد وإعادة التفاوض حول آجال التسديد^{xii}.

وعادة ما نجد ثلاث وضعيات في حالة القروض الدولية: خطر عدم الملاءة، خطر عدم وجود السيولة الكافية، خطر العجز عن السداد. إن خطر البلد يختلف عن المخاطر السيادية (*Sovereign risk*)، ففي الوقت الذي تكون فيه المخاطر السيادية مرتبطة بالحكومة أو الجهة المرتبطة بالحكومة، فإن خطر البلد يجسد كل من المخاطر الحكومية (السيادية) والمخاطر التجارية (شركات، مصارف،... الخ).

3. علاقة خطر البلد بخطر الأزمات المالية

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية أنها: "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى"^{xiii}. ويمكن تقسيم الأزمات المالية حسب القطاع الذي تنشأ فيه (القطاع العام مقابل القطاع الخاص، قطاع البنوك مقابل قطاع الشركات)، ووفقاً لطبيعة الاختلالات (مثل اختلال الحساب الجاري والموازنة العامة التي تعتبر اختلالات في التدفقات، بينما عدم التوافق بين الأصول والخصوم يعتبر اختلالاً في أرصدة رأس المال)، وما إذا كان الاختلال يتعلق باحتياجات المقترض من التمويل قصير الأجل أو بقدرته على السداد في الأجل الطويل (أزمة السيولة مقابل اليسر المالي).

إن خطر الأزمات يندرج تحت المخاطر المالية والاقتصادية والتي تعد أحد العوامل المسببة لخطر البلد، بحيث تحدث الأزمات أحياناً انهيارات في بعض القطاعات الاقتصادية، أي أنها تنتقل داخل الدولة الواحدة من قطاع لآخر، بل قد تحدث أكثر من ذلك، إذ يمكنها الانتقال إلى خارج حدود الدولة وهذا ما يسمى بأثر العدوى.

ثالثاً: دوافع دراسة خطر البلد

تهدف الموضوعات التي تدور حول موضوع خطر البلد إلى تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض والأعمال بشكل عام بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات. فتحديد مستوى خطر البلد للدول يعد من أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات إنشاء المشاريع وتنفيذ المعاملات الدولية من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسية وذلك لأسباب عدة، هذه الأسباب تمثل من جهة دوافع للدول للحصول على تقييم جيد لخطر البلد، وفيما يلي أهم هذه الدوافع أو الأسباب^{xiv}:

- يعتبر مستوى خطر البلد من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال ومن ثم تحويل المستثمر المحتمل إلى مستثمر فعلي؛
- تستعين بنتائج الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي حيث تسعى إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه؛
- يؤهل حكومات الدول حول العالم للنفوذ إلى أسواق المال الدولية والحصول منها على التمويل اللازم للمشاريع التنموية بتكلفة تنافسية سواء من خلال تمكينها من الإقراض الخارجي التقليدي أو من خلال طرح سندات الدين الحكومية في أسواق رأس المال العالمية؛

- يعكس تقييم خطر البلد مدى الاستقرار السياسي، الاقتصادي وقدرة الدولة على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في تاريخ استحقاقها دون تأخير؛
- يعتبر مؤشرا للأوضاع السياسية، الاجتماعية والتوقعات المستقبلية لأداء الدولة على تلك الأصعدة.

III- تقييم وتسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للإدراك المتزايد من قبل المؤسسات والجهات الفاعلة في مجال الاستثمار الدولي لأهمية تقييم خطر البلد، ظهرت الحاجة لوجود مؤسسات متخصصة ومستقلة تتمتع بالمصداقية العالية للقيام بمثل تلك الأعمال حول العالم، وتزايدت أعداد وكالات تقييم خطر البلد في هذا المجال وتنافست فيما بينها لتقديم تقييمات واقعية ومستقلة وأكثر شمولية للمؤشرات والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية وكذلك المتغيرات الاقتصادية والمالية إلى جانب المتغيرات الأخرى ومنها الاجتماعية، وذلك بما يلبي حاجة قطاع الأعمال في العالم.

أولاً: تقييم خطر البلد من طرف الدليل الدولي لخطر البلد

بشكل عام الوكالات المسؤولة عن تصنيف خطر البلد لا تقدم عمليا أي معلومات بشأن العمليات التي تدخل في الصندوق الأسود، والتي تنتج التصنيف. فقط وكالة (PRS) تتيح لعامة الناس من خلال دليلها الدولي لخطر البلد (ICRG)^{xv} بكل شفافية: التعريف، معايير الترجيح، النمذجة، بناء وتفسير التقييم. وفيما يلي بطاقة تقنية للدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) موضحة في الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): بطاقة تقنية للدليل الدولي لخطر البلد (ICRG)

1980 (الولايات المتحدة الأمريكية)	تاريخ ومكان الإنشاء
140	عدد البلدان المقيمة
1992	بداية التقييم
شهري	تواتر عمليات التقييم
3	عدد المؤشرات المستعملة
22 (5 ، 5 ، 12)	عدد المتغيرات المستعملة
متوسط مرجح	طريقة الحساب
50٪ ، 25٪ ، 25٪	التوزيعات النسبية للمؤشرات
[0 ، 100]	مجال التصنيف

Source: Yasmine Guessoum, Typologie des organismes de rating "Mieux comprendre l'origine des évaluations du risque-pays", Centre d'Economie et de Finances Internationales, Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Septembre 2005, p10. 20/03/2013. site: www.univ-cefi.fr/IMG/pdf/Guessoum_sept_2005.pdf

تقييم خطر البلد من طرف (ICRG) يعتمد على 22 متغير مصنفة في ثلاث مؤشرات للخطر موضحة في الجدول رقم (02) وهي:

- مؤشر الخطر السياسي مكون من 12 متغير.
- مؤشر الخطر المالي مكون من خمسة متغيرات.
- مؤشر الخطر الاقتصادي مكون من خمسة متغيرات.

مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012

أ. د عبد الحميد برحومة - عنترة برياش

الجدول رقم(02): نظام تنقيط (ICRG) لخطر البلد

متغيرات مؤشر الخطر الاقتصادي			متغيرات مؤشر الخطر السياسي		
مجموع النقاط/%	النقطة/200	المتغير/المؤشر	مجموع النقاط/%	النقطة/200	المتغير/المؤشر
5	10	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6	12	درجة استقرار الحكومة
5	10	معدل التضخم السنوي	6	12	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
2.5	5	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	6	12	خريطة الاستثمار
5	10	نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	6	12	وجود نزاعات داخلية
7.5	15	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	6	12	وجود نزاعات خارجية
25	50	مجموع نقاط مؤشر الخطر الاقتصادي	3	6	الفساد
متغيرات مؤشر الخطر المالي			3	6	دور الجيش في السياسة
5	10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	3	6	دور المنظمات الدينية في السياسة
5	10	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3	6	سيادة القانون والنظام
7.5	15	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3	6	الاضطرابات العرقية
2.5	5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	3	6	مصادقية الممارسات الديمقراطية
5	10	استقرار سعر الصرف	2	4	نوعية البيروقراطية
25	50	مجموع نقاط مؤشر الخطر المالي	50	100	مجموع نقاط مؤشر الخطر السياسي

Source : Faouzi Boudjedra «Risque Pays, IDE et Crise Financière Internationale, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO), Avril 2004, p8.

20/03/2013. site: www.univ-orleans.fr/leo/pdf/s06_04_boujedra.pdf

ثانيا: تسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد الطرق المعتمدة في تسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه الطرق تخضع لطبيعة الاستثمار وحالة البلد المضيف للاستثمار، فالواقع العملي لهذه الطرق أثبتت فعالية البعض منها ومحدودية البعض الآخر على تسيير هذا الخطر لاعتبارات منها: ارتفاع تكلفة التطبيق، ضغوط (العمال وحكومات البلدان المضيف)،... الخ. وفيما يلي الجدول رقم (03) الذي يلخص محاسن ومساوئ أبرز طرق تسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم(03): محاسن ومساوئ طرق تسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

المساوئ	الخصائص	الطريقة
<ul style="list-style-type: none"> - يجد من سلطة المستثمر الأجنبي على الاستثمار. - الخطر دائما موجود لكنه منخفض. - صعوبة اختيار شريك. 	<ul style="list-style-type: none"> - تشكل ضمانا أخلاقيا. - تحمي ضد التعصب القومي. - تنقص الخسائر المحتملة. - تمكن المستثمر الأجنبي من احتكار التكنولوجيا المستعملة. 	التمويل المشترك
<ul style="list-style-type: none"> - مشاكل تقنية ناجمة على استعمال تجهيزات مستعملة وريدية. - انقطاع مستمر للإنتاج. 	<ul style="list-style-type: none"> - يخفض من التعرض لخطر التأميم، نزاع الملكية، المصادرة. - 	تحديد رأس المال المستثمر
<ul style="list-style-type: none"> - يولد فارقا زمنيا معتبرا بين مراحل الإنتاج. - هشاشة كل فرع بالنسبة لمشاكل الفروع الأخرى(عدوى انتقال الأزمات) . 	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح بالاستقلالية بين التقسيمات. - يخفض من خطر التأميم، المصادرة و نزاع الملكية للفروع. 	التقسيم الدولي للإنتاج
<ul style="list-style-type: none"> - حدود رفيعة بين مجموعة الضغط والفساد. - خطر تشويه سمعة المؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح بتخفيض الخطر المتعلق بالقرارات السياسية ذات المفعول الاقتصادي. - يسمح بالحصول على معلومات قيمة. - يسمح باستباق الخطر السياسي. 	تشكيل مجموعة للضغط
<ul style="list-style-type: none"> - الوسائل الإقناعية ليست دائما فعالة. - هذه الاتفاقات ليست محترمة عموما. - لا تحمي ضد الصراعات الدينية، العرقية والعنف. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد بنود حل النزاعات. - قواعد اللعب تعرف مسبقا. - تسمح بنمو الثقة. 	الاتفاقات ثنائية الجانب لحماية الاستثمارات
<ul style="list-style-type: none"> - عموما مكلفة. - تغطية محدودة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحويل الخطر إلى أجزاء. 	الضمانات والتأمينات
<ul style="list-style-type: none"> - ضمانات ليست دائما موجودة. - ضمانات صعبة التنفيذ عند اللحظات الملائمة. - مسيرة من طرف الدولة مصدر الخطر السياسي. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحويل الخطر إلى أجزاء. 	ضمانات عمومية وخاصة
<ul style="list-style-type: none"> - لا يخفض الخطر السياسي على المدى القصير. 	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح بالاستعادة السريعة للمال المستثمر. 	تخفيض مدة استعادة رأس المال المستثمر
<ul style="list-style-type: none"> - وسائل إقناعية غير فعالة وغير محترمة. - فعالية محدودة للأسهم الحكومية. - لا يسمح بالحماية ضد الصراعات الدينية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يحمي ضد الخطر السياسي. - يسمح بتفادي أي صراع يؤدي إلى تهديد السير الحسن للنشاطات. 	الضمان القانوني والتنظيمي
<ul style="list-style-type: none"> - صعوبة الحصول على أثمان منخفضة فقط التمويل المستورد. - فعالية محدودة. 	<ul style="list-style-type: none"> - يسمح بتسيير المخزون. - مراقبة الناشطين. - يخفض من خطر التأميم، المصادرة، نزاع الملكية. 	التمويل السريع

Source : Jérôme Komlan Akoli, La gestion du risque pays lié aux investissements directs étrangers dans les pays en voie de développement, le

revue Perspective Afrique, p95-97.

20/03/2013.site: www.perspaf.org/index.php/Article_5/69/0/.

IV - خطر البلد في الجزائر وأثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2012

من أجل تحليل مؤشرات خطر البلد في الجزائر للفترة 2000-2012 وتقييم أثرها على تصنيف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه سيتم إجراء دراسة تحليلية لكل من المناخ السياسي، الاقتصادي والمالي، بعدها نقوم بتقييم تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الفترة نفسها. وحتى يكون تحليلنا أكثر واقعية وفعالية من حيث إرشاد المستثمرين ووضعي السياسات، فقد حرصنا على اختيار البيانات والمؤشرات، والتي:

- يرى غالبية المستثمرين أنها حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية؛
- تعتمد من طرف المؤسسات الدولية المختصة في تقييم خطر البلد؛
- تعطي لصاحب القرار توضيحا وفهما جيدا لما يريد قياسه بواسطة المؤشر او المتغير المعتمد، وتوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية؛
- يمكن على أساسها إجراء مقارنات إقليمية ودولية.

بشكل عام الوكالات المسؤولة عن تصنيف خطر البلد لا تقدم عمليا أي معلومات بشأن العمليات التي تدخل في الصندوق الأسود، والتي تنتج التصنيف. فقط وكالة (PRS) تتيح لعامة الناس من خلال دليلها الدولي لخطر البلد (ICRG) بكل شفافية: التعريف، معايير التريجيج، النمذجة، بناء وتفسير التنقيط. لذا تم اعتماد بيانات (ICRG) لتحليل تطور مؤشرات خطر البلد في الجزائر للفترة 2000-2012.

أولاً: تقييم المناخ السياسي في الجزائر للفترة 2000-2012

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إن لم نقل أهمها، لذلك زاد اهتمام المستثمرين الأجانب في وقتنا الحالي بالوضع السياسي والتطورات الأمنية في البلدان المضيفة للاستثمار وخاصة بعد انتشار ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي. فقد شهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات انخفاضا مستمرا في مستوى مؤشر الخطر السياسي مما يعكس مستوى المخاطر السياسية المرتفعة من خلال الاستقرار السياسي والأمن الذي عرفته الجزائر خلال الفترة والذي أدى إلى:

- تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية بفعل الأعمال الإرهابية؛

- إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية وتوقفها بسبب مغادرة اليد العاملة؛

- تهديد الأجانب العاملين بالشركات الأجنبية واستهداف ممتلكاتهم.

في خضم كل هذا تم تصوير الجزائر في وسائل الإعلام الأجنبية على أنها مكان خراب، إلا أن ما يمكن قوله أن الجزائر عرفت مجمل المخاطر السياسية وأقصاها حدة خلال هذه الفترة.

إن تحسن الأوضاع السياسية والأمنية منذ نهاية التسعينيات الناتجة عن صدور قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية وغيرها من الإجراءات التي بذلت لتحسين الوجه السياسي والأمني للجزائر في العالم، هذه الإجراءات والقوانين جعلت مستويات مؤشر الخطر السياسي والخاص بتقييم الدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) والموضح في الشكل رقم (04) ترتفع انطلاقا من سنة 2000 في مستويات متزايدة حتى سنة 2006، حيث بلغ مؤشر الخطر السياسي 67.6 نقطة من مجموع 100 نقطة، هذا المستوى لم يكن ليتحقق لولا انتهاج الجزائر لسياسة عقلانية وصارمة في الوقت نفسه في التعامل مع الأوضاع الأمنية والسياسية، والتي ساعدت بشكل كبير في تحسين الأوضاع التي كان يتحجج بها المستثمرون بعدم استثمارهم في الجزائر، لكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار السياسي تشمل إلى جانب الخلو من حالات العنف ومختلف التوترات، مدى فعالية الجهود المبذولة للإصلاح، وعلاقة الدولة بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والبيروقراطية، وبالتالي تجسيد مناخ الاستثمار الملائم الذي يبعث الأطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب.

الجدول رقم(04): تطور مؤشر الخطر السياسي في الجزائر للفترة 2000-2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر (نقطة)/100	41.6	44.6	43.6	45.6	63	64.1	67.6	60.5	61	59.6	59	57.5	57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات كل من:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 2000-2012، الكويت.

- 20/03/2013.site: www.duke.edu/~charvey/applets/CountryRisk/.data/

ثانيا: تقييم المناخ الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2012

من خلال تتبع تطور مؤشر الخطر الاقتصادي في الجزائر والخاص بتقييم الدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) والموضح في الجدول رقم(05)، فإننا نلاحظ ارتفاعاً مستمراً في مستوى مؤشر الخطر الاقتصادي، حيث بلغ مستوى 46 نقطة عام 2007 من مجموع 50 نقطة، وهو مستوى لم يبلغه المؤشر من قبل، مما يعكس تحسن المناخ الاقتصادي في الجزائر. كما شهدت بداية هذه المرحلة ارتفاع في أسعار البترول بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، وبلوغ نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط 3.2%، وهي نسبة تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة، لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاقتصادية وظروف المعيشة، وقد سمح ذلك الانفراج المالي بارتفاع المداخيل، وتحول الجزائر إلى إتباع سياسية اقتصادية جديدة هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، ومن ثم فهي تركز على سياسات نقدية وميزانية توسعية، وكان نتاج هذا التوجه الجديد إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، كما قررت السلطات الاستمرار على السياسة نفسها خلال الفترة (2005-2014) وهذا من أجل الحفاظ على السياسة الاقتصادية الوطنية، حيث أقرت كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذلك البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014).

الجدول رقم(05): تطور مؤشر الخطر الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر (نقطة)/50	41	38	42	43	44	45	42.5	46	43.5	35	37	40	39

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات كل من:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 2000-2012، الكويت.

- 20/03/2013.site: www.duke.edu/~charvey/applets/CountryRisk/.data/

ثالثا: تقييم المناخ المالي في الجزائر للفترة 2000-2012

من خلال تتبع تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر والخاص بتقييم الدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) والموضح في الجدول رقم(06)، فإننا نلاحظ على العموم تحسن مستمر في مستوى مؤشر الخطر المالي في الجزائر، باستثناء سنة 2009، حيث شهد مؤشر الخطر المالي انخفاضا بتسجيله مستوى 47 نقطة، فيما بلغ أعلى مستوى له سنة 2011 بتسجيله مستوى 49.5 نقطة من مجموع 50 نقطة، فهو مستوى جيد يعكس تحسن الوضع المالي في الجزائر.

الجدول رقم(06): تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر للفترة 2000-2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر (نقطة)/50	42	42	42	43	44	45.5	45.5	49	49	47	48	49.5	48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات كل من:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 2000-2012، الكويت.

- 20/03/2013.site: www.duke.edu/~charvey/applets/CountryRisk/.data/

تعتبر المديونية الخارجية من العوامل الأكثر تأثيراً في مستوى مؤشر الخطر المالي، فيعتبر وجود مديونية خارجية مرتفعة من العوامل التي ينفّر منها المستثمرون الأجانب كونها تعبر عن سوء تسيير شؤون البلاد وتضعهم في وضعية المهدد الدائم بانهيار اقتصادي، سياسي واجتماعي، والأكثر من ذلك أن هذه المديونية قد تضعف الموقف التفاوضي للدول المدينة، لأن محلي الجدارة الائتمانية في البنوك والدول المقرضة يعطون أهمية بالغة للمؤشرات الاقتصادية والمالية وحتى السياسية، وبالتالي فإن أي تدهور في هذه المؤشرات يؤدي إلى رفع سقف المخاطر.

فيما يخص الجزائر قد أمكن ملاحظة تحوّل مواقف المستثمرين الأجانب، ومواقف موظفي المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الغربية من اثر المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري، من النظرة السلبية إلى التفاؤل. فمع أواخر سنة 2000 وصلت نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% من الصادرات ووصل مخزون المبادلات إلى 11.9 مليار دولار مقابل 04.4 مليار دولار سنة 1999^{xvi}، ورغم رجوع تخوّفات المؤسسات المالية الدولية إثر أزمة صيف 1998 ورفض السلطات الجزائرية إعادة جدولة ديونها مرة أخرى، فإن التفاؤل فيما يخص المديونية قد ساد الأوساط المعنية. ويعود الفضل في ذلك إلى رضى إطارات تلك المؤسسات المالية الدولية عن جدية السلطات الوطنية في تطبيق إجراءات وتدابير إصلاحات الجيل الأول، وكذا رجوع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة، كما يمكن اعتبار أن إمكانية تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات منتجة قد دعم هذا التوجه إلى التفاؤل.

إن اثر الأزمة المالية العالمية 2008 على المديونية الخارجية الجزائرية لم يكن كبير لأنها سددت، مسبقاً، معظم الديون الثنائية أو المتعددة الأطراف المستحقة لأطراف أجنبية، حيث سددت الجزائر حوالي 18 مليار دولار خلال الفترة 2003-2006، لتصل في نهاية هذه الفترة إلى 5.6 مليار دولار، علماً أن هذا التسديد المسبق للديون رافقه إجراء يتمثل في التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتباراً من سنة 2004. حيث سمحت هذه القرارات الرئاسية بالتخفيف من وطأة الديون الخارجية للجزائر وتجنّبها تعقيدات في تعبئة قروض جديدة^{xvii}. ومع نهاية سنة 2009 قدرت الديون الخارجية للجزائر بأقل من أربعة ملايين دولار، حيث أن نسبة 10% منها فقط تمثل ديون الدولة، أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمتعاملين أجانب ينشطون في الجزائر.

إن سياسة تسيير الديون الخارجية للجزائر لم يسمح فحسب من تقليص ديونها إلى مستوى لم تشهده البلاد منذ الاستقلال، بل زودها بادخار خارجي استراتيجي، حيث قدر احتياطي الصرف الجزائر نهاية 2012 ب 190.66 مليار دولار مقابل 182.22 مليار دولار في ديسمبر 2011. إن هذا المستوى يمثل (ضمان تغطية) أكثر من ثلاث سنوات (36.5 شهراً) من واردات السلع والخدمات حسب تقرير بنك الجزائر.

ما يمكن قوله أنه رغم الوضع المالي الخارجي الجيد للجزائر، فلا بد من مواصلة الجهود الإصلاحية و الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ونتائج بعض المختصين والتي يتضح من خلالها الآتي:

- الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات بالنظر إلى التوجه التصاعدي لواردات السلع والخدمات، والتي تجعل الاقتصاد الجزائري أقل مقاومة لأي دافع خارجي قد يتعلق بانخفاض محتمل لأسعار المحروقات؛
- تراجع ثقل المديونية خلال المرحلة الراهنة ناتج على عوامل مؤقتة وظرفية لا تقدم الضمانات الكافية للقول أن الجزائر قد خرجت من المرحلة الحرجة، كارتفاع المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، التي تخضع إلى عوامل خارجية (أزمات، مستوى الطلب الدولي، قرار منظمة الدول المنتجة للنفط، بداية ونهاية فصل الشتاء، مستوى مخازن النفط... الخ)، وليس نتيجة انتعاش الصادرات أو انتعاش النمو بشكل دائم؛
- إن الاقتصاد الجزائري لا يزال حساساً لمعطيات خارجية كارتفاع أو انخفاض قيمة الدولار، تغيير أسعار المواد الأولية والمنتجات النهائية والتكنولوجيا.

رابعاً: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 2000-2012

شهدت مؤشرات خطر البلد للجزائر خلال فترة التسعينيات تصنيف الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المتوسطة في المدى القصير وذات المخاطر المرتفعة في المدى الطويل، بمعنى أنه يمكن إقامة علاقات تجارية (تصدير منتجات) لكن بالمقابل تنصح بعدم الاستثمار، نظراً لعدم وضوح الرؤى على المستوى السياسي والمشاكل الكبيرة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يفسر ضآلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة، فالمستثمرين انتهجوا سياسة الانتظار عوض المغامرة. فرغم كل التحفيزات والقوانين التي كانت

مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012

أ. د عبد الحميد برحومة - أ - عنترة برياش

تسعى من ورائها الجزائر إلى زيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نصيبها كان ضعيفاً جداً، فخلال هذه المرحلة ظهر مصطلح "خطر الجزائر" الذي كان يعني كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الجزائر، حيث كان مقوماً على شكل يوحى بأن الاستثمار في الجزائر ضرب من المخاطرة الكبيرة، إلا أنه استثنى من ذلك قطاع المحروقات، فالمستثمرون الأجانب أبدوا حساسية كبيرة تجاه الأحداث السياسية والظروف الأمنية التي سادت الفترة 1990-1999 وبالتالي فإن تقييمهم لمناخ الاستثمار يتسم بالحدس الشديد ويصل إلى حد عدم الاستثمار.

أما الفترة 2000-2012 فقد شهدت تحسناً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، خلاف فترة التسعينيات، إذ حقق مستويات وصلت إلى 2746,4 مليون دولار سنة 2009 كما هو موضح في الجدول رقم (07)، وهذا نتيجة خروج الجزائر من عزلتها، واستعادة الاستقرار السياسي بفضل قوانين الوثام المدني والمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014، وتعديل التشريعات بما يتناسب مع رغبات المستثمرين الأجانب. لكن هذه المستويات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في مستوى التطلعات، إذا ما تمت مقارنتها بالعديد من الدول العربية والإفريقية التي تتميز عنها الجزائر بمقومات طبيعية وبشرية هائلة، وهذا ما يتوافق مع تصنيف الجزائر في مؤشرات خطر البلد خلال الفترة نفسها، إذ تراوح مؤشر خطر البلد بين مستوى المخاطر المعتدلة ومستوى المخاطر المنخفضة، وهذا في أغلب تصنيفات خطر البلد والموضحة في الجدول رقم (07). إن تحقيق مؤشرات خطر البلد لهذه المستويات راجع بالأساس إلى زيادة حالة عدم اليقين، ارتفاع تكاليف الاستثمار، بطئ الإجراءات، وبالتالي زيادة حدة المخاطر والتهديدات، مما يصعب من اتخاذ قرارات الاستثمار كما أنه يعطي تفسيراً واضحاً عن الأسباب التي أدت إلى ضعف مستوى نجاح الإصلاحات المنتهجة لتحقيق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم(07): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر خطر البلد في الجزائر للفترة 2000 – 2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليون دولار أمريكي	280,1	1107,9	1065	633,7	881,9	1081,1	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	1484
مؤشر الخطر المركب لـ (ICRG) نقطة/100	62,3	62,3	63,8	65,8	75,5	77,3	77,8	77,8	76,8	70,8	72	73,5	72

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية خلال الفترة 2000-2012 والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال محاولة تحديد المؤشرات الرئيسية لخطر البلد المؤثرة على مناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2012، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي أهم محددات توطين الشركات متعددة الجنسية لنشاطاتها الدولية؛
- لخطر البلد أشكال متعددة بتعدد الأعوان الاقتصاديين، فيختلف تعرض المؤسسة المستثمرة للخطر عن ذلك الذي يتعرض له بنك مقرض أو مستثمر في سوق مالي؛
- يعتبر تقييم خطر البلد الذي تحصل عليه الدول من وكالات التقييم العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات الأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها؛
- يعتبر حصول الدول على تقييم جيد وبدرجة استثمارية مرتفعة من الوكالات العالمية من العوامل المهمة التي ترفع مستوى الثقة في مجمل بيئتها الاستثمارية ويؤهلها للحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية من المصادر الدولية بتكلفة تنافسية ويمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- هناك جملة من الاستراتيجيات لتسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر التي أثبتت فاعليتها على أرض الواقع ومنها: إنشاء شركات مختلطة دولية، اعتماد الضمانات والتأمينات الذي يسمح بتحويل الخطر إلى أجزاء، وإتباع الشركة لسياسة أخلاقية جيدة يمكن أن يسمح بتخفيض خطر البلد، وذلك بتسهيل الاندماج الاجتماعي للشركة الأجنبية في محيط عملها؛
- ضعف تصنيف الجزائر في مؤشرات خطر البلد مما انعكس على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وهذا للأسباب الآتية:

- ✓ استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية؛
 - ✓ ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر؛
 - ✓ غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي، وضعف سيادة القانون وجهاز القضاء؛
 - ✓ ثقل الجهاز الإداري، وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر؛
 - ✓ انخفاض كفاءة البنية التحتية، مما انعكس سلبا في إضاعة الوقت وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية.
- فيما يخص فرضيات الدراسة وفي ضوء النتائج السابقة، فقد تم تأكيد كل من الفرضية الأولى والثانية فيما تم نفي الفرضية الثالثة، فليس الخطر السياسي المحدد الرئيسي لقرار الاستثمار في الجزائر، لأن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب كما مر معنا خلال الدراسة يتأثر بمجمل عناصر مخاطر مناخ الاستثمار للبلدان المراد الاستثمار فيها.

لذا يكون من الضروري تحسين تقييم الجزائر في المؤشرات الدولية، خاصة منها المتعلقة بمستوى خطر البلد، وهذا لن يتأتى إلا من خلال:

- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج جملة من الإجراءات، أهمها:
- ✓ إشراك الكفاءات في رسم السياسات في مختلف المجالات؛
- ✓ تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة المجتمع؛
- ✓ تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سلطة القانون واستقلال جهاز القضاء.
- تحيين وتعميق الإصلاحات الاقتصادية الجزئية لخلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن المستثمرين الأجانب يفضلون الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا؛
- إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي من خلال رفع هيمنة القطاع العمومي عليه وفتحه للقطاع الخاص والأجنبي وتحسين أداء العاملين فيه؛
- التنسيق بين الهيئات التي تتعلق بالاستثمار، من جماعات محلية إلى إدارة الضرائب، البنوك والجمارك،... الخ؛

- العمل على مكافحة الفساد والقضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات من خلال: تسريع منح تراخيص الاستثمار، إصدار التأشيرات وشهادات الإقامة وتصاريح العمل للمستثمرين الأجانب؛
 - تسويق الفرص المتاحة للاستثمار في الجزائر والمزايا الممنوحة بخصوص ذلك، عن طريق المشاركة في المنديات وملتقيات رجال الأعمال الدولية؛
 - دفع المستثمرين المحليين إلى دائرة النشاط الاقتصادي فهم المؤشر على مصداقية السياسات الاقتصادية المحلية بالنسبة للشركاء الأجانب.
- وفي الأخير نقول أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نية يكفي لتحقيقها اتخاذ قرارات بذلك، بقدر ما هو عبارة عن جهد وتحرك في اتجاه الآخرين، بإصلاح المناخ الاستثماري القائم، وتخفيض مستوى خطر البلد وتعزيز الثقة في أداء الاقتصاد الوطني.

الهوامش

ⁱ السمرائي هناء عبد الغفار، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه اقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 1999، ص11.

ⁱⁱ Howkins, Penelope and Lockwood, A strategy For Attracting Foreign Direct Investment, Biennial Conference, Glenburn Lodge, September 2001,p02.

ⁱⁱⁱ UNCTAD, World Investment Report 1997, Transnational Corporations Market Structure and Competition policy, UN, New York 1997,p108.

^{iv} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، الكويت، ص16.

^v ايهاب ابراهيم محمد ابراهيم، المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية مقارنة مع تركيا والصين خلال الفترة 1992-2007، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2011، ص 43، 45.

^{vi} أيمن حسن أيوب، نموذج مقترح للتنمية الإدارية في الشركات متعددة الجنسية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص109.

^{vii} فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص61.

^{viii} عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 119-121.

^{ix} Bernard Marois, Le risque pays, PUF, Paris, 1991, p5.

^x نعم حسين نعمة عبيد، نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية، أطروحة دكتوراه اقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص75.

^{xi} سعود جايد مشكور، المالية الدولية - نظرية وتطبيق -، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، الأردن، 2010، ص333. العامري

^{xii} عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص285.

^{xiii} site: www.pidegypt.org/arabic/azma.doc 20/03/2013 عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، ص03،

^{xiv} التصنيف السيادي للمخاطر القطرية في الدول العربية وعلاقته بالمعاملات الدولية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، ص 25.

^{xv} ICRG: International Country Risk Guide.

^{xvi} Rapport de conjoncture au 2ème semestre 2000, CNES.

^{xvii} مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، اكتوبر 2010، الجزائر، ص31.